التحرير

سياسية اخبارية جامعة

اعلام هادف يلتزم بقضايا الأمة

مشروع دستور دولة الخلافة

المادة 131 - الملكية الفردية في الأموال المنقولة وغير المنقولة مقيدة بالأسباب الشرعية الخمسة وهي:

أ - العمل. ب - الإرث.

ج - الحاجة إلى المال لأجل الحياة.

د - إعطاء الدولة من أموالها للرعية.

هـ - الأموال التي يأخذها الأفراد دون مقابل مال أو جهد.

إقرأ في هذا العدد

-مخطط التنمية 2026-2030: تنمية للإنتاج أم إدارة لأزمة الديون؟

-ملف الهجرة غير الشرعية: كيف يصنع الغرب الأزمات ويحرسها العملاء؟

- فحص DPNI:نقمة على المجتمعات

-التنسيق الثلاثي المغاربي هل يصمد أمام المداخل الأمنية

الأحد27 محرم 1448هـ الموافق لـ 12 جويلية 2026 م العدد 599 الثمن 1000 مليم ISBN 2382-2643

كلمة العدد

كسابقيه.. مشروع مخطّط التنمية 2026-2030

لم تتعظ السلط التي تناوبت على حكم البلاد إثر ثورة الناس على النظام الذي سامهم الهوان، بالنتائج الكارثية لنهج التخطيط التّنموي الذي أورثته القوى الاستعمارية لنواطيرها الذين سلمتهم أمر مستعمراتها، بعد أن اضطرت للخروج منها عسكريا.

فلا أفلحت مخططات التنمية الثلاثية لتجربة اشتراكية بورقيبة (1962 ـ 1971 (والتي تم خلالها تجميع الأراضي الفلاحية والمؤسسات في قطاعات تعاونيات، في إحداث "تنمية"، بل انتهت إلى فشل مريع نتيجة الرفض الشعبي وسوء التسيير، فاستبدل بها اقتصاد السوق، واعتمد إثرها نظام المخططات الخماسية التي تركز على تشجيع الاستثمار الخارجي، ودعم قطاعات السياحة والفلاحة، فعمقت هذه المخططات الفوارق الطبقية، وهمشت الجهات الداخلية، وفاقمت التضخم، رافقه توتر اجتماعي،

ولا غيّر استمرار بن علي في اعتماد المخططات الخماسية، وتبشيره بتحقيق نسب نمو عالية، أو جعل تونس وجهة استثمارية متوسطية، من واقع البلاد في شيء، بل تعمق التفاوت التنموي بين السواحل والمناطق الداخلية، وانتشر "اقتصاد الريع" و"تغوّل رأسمالية البطانة"، فكانت الثورة.

فرغم تكرر اللدغ من جحر مخطط التنمية ذاته، الموروث عن المستعمر ذاته، ورغم التبشير بأهداف لم يتحقق منها شيء منذ سنة 1956، كالحديث عن رفع معدل النمو الاقتصادي، والتخفيض من عجز الميزانية، والتحكم في نسبة المديونية، أو التقليص من نسبة الفقر، والارتقاء بمؤشر التنمية البشرية إلى مصاف البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة جدًا، فإن الواقع لا يعدو إلا أن يكون كسابقيه. ومشروع مخطط التنمية هذا الذي تمت المصادقة عليه، بعد استكمال مناقشته والاستماع إلى ردود وزير الاقتصاد والتخطيط، سمير عبد الحفيظ، عن تساؤلات وملاحظات النواب، يحمل في طياته شواهد فشله.

1 ـ إن الظن بأن تبني "المنهجية التصاعدية" والتي تعتمد الانطلاق من البُعد المحلي لصياغة المستقبل الاقتصادي، وفق تصوّر البناء القاعدي الذي فرضه دستور 2022، لـتجاوز "عقلية الإسقاط المركزي" الذي ساد المخططات التنموية السابقة، ليكشف عن عملية تضليلية خطيرة لوهم عشّش في عقل ظن أنه أتى بما لم يأت به الأوائل، وستتهاوى أحلام اليقظة هذه بمجرد انسحاب مطلقها، ولكن بعد هدر طاقات، وضياع وقت عزيز. فالحلول السياسية الاستراتيجية لا يبحث عنها في زوايا الحارات، وإنما تيدعها العقول المستنيرة، حين تقذها من أساس تكري ثابت.

2 ـ إن إشارة وزير الاقتصاد والتخطيط سمير عبد الحفيظ، خلال الجلسة العامة المخصصة للمصادقة على المخطط، بأن الوثيقة « ليست نصًا مقدسًا »، وإنما تمثل إطارًا استراتيجيًا قابلًا للتحيين كلما فرضت المتغيرات الدولية ذلك، أفرغ المشروع قبل بدء تنفيذه، من خصوصية الوضع التونسي وذاتية معالجاته، وكشف تبعيتها لقوى الهيمنة العالمية، وأنه لا صلة للتمثيل القاعدي به.

3 ـ إن ربط المخطط التنموي للخماسية القادمة بضرورة تعبئة موازنة ضخمة تُقدر بـ 101 مليار دينار لتنفيذ المشاريع المعلنة، والمراهنة على تطور نمو الاستثمار، دون معالجة موقف الدولة من موارد البلاد الاستراتيجية وهيمنة شركات النهب العالمية عليها، كموارد الطاقة الأحفورية بكل أصنافها، او الطاقة المتجددة، واستعادة التحكم فيها، ليترك كل تخطيط لحلحلة الوضع الاقتصادي في خانة العبث بمصير الناس. أما استمرار التعويل في معالجة المعضلات الاقتصادية على هذه النسبة المشطة من الضرائب التي تطحن الإنسان في تونس طحنا، لتفقد البلاد عاملا حيويا ومحوريا في سلم التقدم المادي، وذلك بكبت المبادرات الفردية التي لا يستغني عنها أي مجتمع حيّ.

إلا أن التخطيط المنهجي لأي محاولة جادة لإنهاض ومعالجة اقتصاد وقع العبث به وتسليمه للنهب الخارجي والداخلي يقوم على أساس النظرة الشاملة للملكية أولا، بكونها تتوزع شرعا على أساس الملكية الفردية والملكية العامة وملكية الدولة فلا يطغى جانب على آخر، لفسح المجال لاستثمار كل طاقة، وتحدد المشاريع المعدة للتنفيذ بحسب وجوبها في الحين، وأولوياتها فلا تهدر الأموال في غير حقها. " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ" (27) . الأنفال .

ملف الهجرة غير الشرعية:

كيف يصنع الغرب الأزمات ويحرسها العملاء؟

في ظل ما تشهده بلاد شمال أفريقيا اليوم - ولا سيما تونس وليبيا - من تدفق لأفواج المهاجرين، تغدو الهجرة من أهم الملفات الإنسانية والسياسية التي تواجه المجتمعات المعاصرة. فما هي الجذور الحقيقية لظاهرة الهجرة؟ وكيف يمارس الغرب الرأسمالي مؤامرة مزدوجة عبر نهب أفريقيا ثم استخدام بلادنا كدواليب وظيفية لحماية حدوده؟ وما هو الدور الخبيث الذي تلعبه الجمعيات المشبوهة والدول العميلة في صناعة الفوضى وتضييق العيش على المهاجرين لدفعهم نحو الجريمة؟ وكيف يُستغل توجيه الرأي العام وإذكاء النعرات الوطنية العفنة ضد المهاجرين؟

أولاً: جذور المأساة وعقم النظرة الوطنية الضيقة

إن الأصوات القومية والوطنية النتنة التي تتعالى اليوم محذرة مما يسمى التغيير الديموغرافي، ومطالبة بطرد المهاجرين الفارين من جحيم الفقر والحروب، تعبّر عن عقم سياسي فاضح؛ إذ تعامت هذه العقول عن الأسباب التي دفعت هؤلاء البشر إلى ترك ديارهم وأموالهم. فهم لم يخرجوا ترفاً، بل ساروا في مناكب الأرض فراراً من فقر مدقع، وحروب أهلية طاحنة أهلكت الحرث والنسل، وواقع مأساوي خيم عليه ظلم وقمع حكام نواطير، نصبهم الغرب المستعمر، فلاذوا بجلدهم يبحثون في أرض الله الشاسعة عن مستقر يرفع عنهم غائلة العذاب الذي كابدوه في مساقط رؤوسهم. وهنا يتجلى عوار الحضارة الغربية الرأسمالية الفاسقة؛ هذا الغرب الذي صدع الرؤوس بشعارات حقوق الإنسان، بان خواره وعفنه المبدئي في معاملته للاجئين؛ حيث أثبتت الوقائع أن المهاجر في الغرب يظل مواطناً من الدرجة الثانية، لا يحظى برعاية طبية أو تعليمية تكافئ ما يحصل عليه الأصيل بالولادة.

ثانياً: المؤامرة المزدوجة للغرب الرأسمالي والجمعيات الوظيفية

إن الغرب الرأسمالي بقيادة أمريكا وأوروبا هو المتسبب المباشر في إفقار هذه الشعوب وتدمير بلادها؛ وما يحدث في السودان ماثل للعيان، إذ جعلت أمريكا السودان بلداً مُمزقاً فقيراً. ولكن المؤامرة الغربية لا تقف عند الإفقار والنهب، بل تمتد لمنع هؤلاء المهاجرين من الوصول إلى أوروبا؛ حيث يعمد الغرب إلى إنشاء وتفريخ جمعيات وظيفية داخل بلادنا، ويغدق عليها الأموال الطائلة تحت مسميات حقوقية وإنسانية براقة، بينما هدفها الحقيقي هو توطين المهاجرين قسراً في دول شمال أفريقيا. وليس هذا فحسب، بل إن الغرب يعمد خبثاً إلى دسّ عملاء ومخرّبين في صفوف المهاجرين أنفسهم، ليقوموا بأعمال تخريبية مدروسة داخل مجتمعاتنا، بهدف إيجاد حالة من الفتنة والاضطراب والفوضى الأمنية، ما يمنح الغرب الذريعة الدائمة للتدخل وفرض الإملاءات.

ثالثاً: دور دول الضرار والعمالة في التضييق وصناعة الإجرام.

وفي المقابل، تتجلى خيانة الدول الوظيفية القائمة في بلادنا بتوقيعها اتفاقيات مهينة كاتفاقية الشراكة ومذكرة التفاهم بين تونس وإيطاليا، لتتحول بلاد المسلمين إلى حارس حدودي للقارة العجوز. إن هذه الدول العميلة تمارس سياسة خبيثة ومدمّرة؛ فهي لا تسمح للمهاجرين بالعبور والذهاب إلى أوروبا التزاماً بأوامر أسيادها، وفي الوقت ذاته، لا تسمح لهم بالعمل الشريف أو الاستقرار القانوني لكسب قوت يومهم، فتقوم بالتضييق عليهم وحصارهم في لقمة عيشهم. إن هذا التعطيل المتعمّد لسبل العيش يدفع هؤلاء المهاجرين دفعاً تحت وطأة الجوع والحاجة والانسداد إلى الانحراف والوقوع في شرك الجريمة والسرقة لمجرد البقاء على قيد الحياة، وهو مخطط مقصود لإنتاج

بيئة مشحونة بالجريمة والاضطراب.

رابعاً: صناعة الرأي العام المضلل وإذكاء الرابطة الوطنية العفنة

وبناءً على هذا الواقع المصنوع من الفوضى والجرائم المفتعلة، تتحرك الآلة الإعلامية والأمنية التابعة للأنظمة الحاكمة لـتصنيع رأي عام موجه لدى عامة الناس؛ حيث يُصوّر المهاجرون في وعي الشعوب على أنهم غزاة يستهدفون الاستحواذ على البلاد والعباد وتغيير هويتها. ويتم هذا الشحن الخبيث بالارتكاز على الرابطة الوطنية والقومية العفنة لتكون قيداً يمنع الأمة من التراحم والالتحام، وجعلت المسلمَ يرى أخاه المسلم غريباً ومتهماً. ولعلنا نستذكر في هذا السياق مواقف بعض حكام أوروبا التي تكشف عقولهم العنصرية الاستعلائية؛ كقول رئيس الوزراء البريطاني الأسبق وينستون تشرشل في مذكراته: "إن أفريقيا والشرق لا يجب أن يُتركا لأهلهما ليعبثوا بمقدرات تحتاجها الحضارة الأوروبية"، وتصريح جوزيب بوريل مسؤول السياسة الخارجية الأوروبي علناً بأن: "أوروبا هي حديقة، ومعظم بقية العالم هو أدغال، والأدغال يمكن أن تغزو الحديقة". إن الأنظمة العميلة بتبنيها للنظرة الوطنية إنما تعيد إنتاج هذا الفكر العنصري الغربي الكالح بين أبناء الأمة الواحدة.

التتمة في الصفحة الرابعة

صرخة استراتيجي أم ناقوس خطر؟

قراءة في تحذيرات جنرال كيان يهود إسحاق بريك

قدم الجنرال المتقاعد في كيان يهود إسحاق بريك عبر مقالاته وتصريحاته المتكررة لصحيفة معاريف العبرية قراءة متشائمة وحادة للوضع الاستراتيجي والعسكري للكيان، أبرزها:

القدرات المصرية: اعتبر أن القوات المسلحة المصرية أصبحت الأقوى في المنطقة، وأن أي انقلاب عسكري في الموقف أو إلغاء لاتفاقية السلام سيمثل "دراما سوداء" وكارثة أمنية لا حل لها، مشيراً إلى توسع البنية التحتية العسكرية في سيناء.

الإنهاك العسكري في غزة ولبنان: أكد أن جيش الكيان منهك، ويعاني من نقص حاد في الذخائر والآليات، بالإضافة إلى وجود فوضى لوجستية وعدم القدرة على حسم المعارك مع حماس بالشكل الذي تصرح به القيادة العليا، محذراً من أن خوض حرب إقليمية شاملة قد يؤدي إلى دمار إسرائيل.

أزمة داخلية وجودية: حذر مراراً من أن الاستقطاب الحاد والكراهية بين مكونات المجتمع الإسرائيلي يمثلان خطراً وجودياً وداخلياً قد يمنع الدولة من الوصول إلى عامها المائة.

تشاؤم الجنرال – صرخة في وادٍ سياسي أصم

يحمل تحليل إسحاق بريك، طابعاً تحذيرياً حاداً لا يقف عند حدود القراءة المتشائمة للواقع، بل يتجاوزها إلى صرخة تحذير موجهة إلى النخبة السياسية والعسكرية في كيان يهود، محاولاً كشف ما يعتبره "أوهاماً" إستراتيجية قد تقود كيانهم إلى الهاوية. فبريك، الذي لم يكتفِ بصفة المحلل العسكري، صوّر نفسه كطبيب يحاول إنقاذ مريض يرفض التشخيص، محذراً من أن جيش الكيان منهك ويعاني من نقص حاد في الذخائر والآليات، فضلاً عن فوضى لوجستية تجعله غير قادر على حسم المعارك مع حماس بالشكل الذي تروّجه القيادة العليا. بل ذهب إلى أبعد من ذلك، معتبراً أن الاستقطاب الحاد والكراهية بين مكونات المجتمع تمثلان خطراً وجودياً داخلياً قد يمنع دولتهم المزعومة من الوصول إلى عامها المائة، وكأنه يرسم لوحة قاتمة لمستقبل كيان يترنح بين وهج القوة الماضية وزلزال الضعف الحاضر.

الجبهة المصرية – القنبلة الموقوتة في الجنوب الغربي

غير أن التهديد الأكبر والأكثر إلحاحا، في نظر بريك، يأتي من مصر، التي تحولت في قراءته من حليف بموجب اتفاقية سلام إلى قوة عظمى صاعدة تهدد قلع كيان يهود من جذوره. فقد اعتبر بريك أن القوات المسلحة المصرية أصبحت الأقوى في المنطقة، بفضل تحديث شامل غير مسبوق، يضم نحو أربعة آلاف دبابة، ومئات الطائرات الأكثر تطوراً، وأسطولاً بحرياً من الأفضل في الشرق الأوسط، هذا فضلاً عن تنوع مصادر السلاح الذي يمنحها استقلالية استراتيجية كبيرة. لكن الأعمق من ذلك، بحسب بريك، هو ما وصفه بالأنشطة "المريبة" في سيناء، حيث تتوسع البنية التحتية العسكرية المصرية، وتنتشر أربع فرق عسكرية كاملة...

التتمة في الصفحة الثالثة

منح الشركات الأهلية ضيعات فلاحية أراضي معطّلة لشركات فاشلة

أعلنت وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري عن إعداد القائمة الأولى للضيعات الدولية الفلاحية المقترح عرضها للكراء مراكنة لفائدة الشركات الأهلية، والتي ضمت 38 ضيعة موزعة على 10 ولايات و24 معتمدية على مساحة تقارب 17014 هكتارا.

وجاء هذا الإعلان في إطار ضبط شروط وإجراءات منح الشركات الأهلية الأولوية في كراء هذه العقارات.

و المقصود بالمراكنة (أو الكراء والبيع بالمراكنة) في القانون التونسي هي آلية تعاقدية استثنائية تعني "التعاقد بالتراضي المباشر" مع شخص أو جهة محددة، دون الخضوع لإجراءات المنافسة المعتادة كالمزاد العلني أو طلب العروض أو لتعذر التسويغ بعد البتة. و تستخدم هذه الآلية أساسا من قبل الدولة لتسوية الوضعيات العقارية بالتفويت والكراء لأملاك الدولة العقارية والفلاحية. وفي المقابل تمتع "الشركات الأهلية" بامتياز كراء العقارات التابعة للملك البلدي والخاص بالمراكنة، وبالقيمة التي يحددها خبير أملاك الدولة.

لماذا الشركات الأهلية في تونس..؟

هي مؤسسات تنموية تهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للثروة عبر المبادرة الجماعية لأهالي الجهات. يتطلب تأسيسها تجمع 50 مشاركاً على الأقل، وتتمتع بامتيازات مالية وتسهيلات عقارية منها القائمة الأولى من 38 ضيعة فلاحية دولية مقترح عرضها للكراء مراكنة لفائدتها ، و بناءا على هذا فالدولة في تونس مصرّة على انجاح هذه التجربة بكل الوسائل و الأساليب و في كلّ المجالات

و منها مجال الأراضي الفلاحية المستغلة و التي شهدت مساحتها تراجعاً مستمراً. وتقدر الأراضي الدولية الفلاحية بحوالي نصف مليون هكتار (تمثل نحو 5٪ من مجموع الأراضي)، تتوزع بين أراض مهيكلة مثل شركات الإحياء، وأخرى غيرَ مهيكلة تدار عبر ديوان الأراضي الدولية.

وتمثل الأراضي المعطلة في تونس عائقاً كبيراً أمام التنمية، وتقدر مساحتها بنحو 3 ملايين هكتار (نحو 30٪ من الأراضي الزراعية). ترجع هذه الأزمة بشكل أساسي إلى أراضي "الشيوع" والنزاعات القبلية، بالإضافة إلى تعطل استغلال أكثر من 500 ألف هكتار من الأراضي الدولية، مما يحرم الدولة من عائدات اقتصادية ضخمة.

و يعاني قطاع الأراضي المستغلة في تونس من عدة إشكاليات هيكلية واقتصادية منها تشتت الملكية فقد انخفض متوسط مساحة المستغلة الفلاحية الواحدة من 16 هكتاراً في سنة 2005 إلى حوالي 10 هكتارات فقط و منها كذلك الزحف العمراني العشوائي الذي يؤدي إلى تقلص ملحوظ في الأراضي الصالحة للزراعة و منها ضعف التهيئة العقارية، فقد تفتقر بعض الأراضي المستغلة إلى سندات ملكية واضحة، مما يعيق إدماج صغار الفلاحين في الدورة الاقتصادية والحصول على التمويلات اللازمة.

التتمة في الصفحة

مخطط التنمية 2026-2030:
تنمية للإنتاج أم إدارة لأزمة الديون؟

تدخل تونس مرحلة مخطط التنمية 2026-2030 في ظرف اقتصادي ومالي بالغ التعقيد، وسط تناقضات بين أرقام مالية صعبة ووعود بتمويل خارجي محتمل، في وقت يظل فيه النمو الاقتصادي هشًا، والدين العام مرتفعًا، والمشاريع التنموية الكبرى معلّقة أو متأخرة في تنفيذها والأزمات القطاعية متراكمة والمطالب الاجتماعية حارقة وملحة.

فالمشكلة لم تعد مجرد نقص في الموارد لتمويل المشاريع، بل أصبحت مرتبطة بسؤال أعمق: هل تمتلك البلاد نموذجًا اقتصاديًا قادرًا على خلق الثروة التي تسمح لها بتمويل تنميتها وتعبئة مواردها والخروج تدريجيًا من دائرة المديونية؟

تكشف الأرقام حجم المأزق. فقد بلغ الدين الخارجي التونسي، وفق المعطيات المتداولة، حوالي 123,85 مليار دينار مع نهاية الثلاثي الثالث من سنة 2025، في حين تجاوزت خدمة الدين السنوية 24,7 مليار دينار، منها حوالي 10,4 مليارات دينار مخصصة للالتزامات الخارجية. وفي الوقت الذي تحتاج فيه الدولة إلى توجيه مواردها نحو الاستثمار والإنتاج، أصبحت نسبة مهمة من مواردها موجهة لخدمة الديون المتراكمة.

ولمواجهة هذه الضغوط، برمجت ميزانية 2025 اقتراضًا جديدًا في حدود 28 مليار دينار، وهو ما يعكس تحولا في وظيفة الاقتراض: فهو لم يعد أداة لتمويل استثمارات تخلق قيمة مضافة، أصبح جزء منه مرتبطًا بإعادة تمويل الالتزامات القائمة والحفاظ على توازنات مالية هشة.

ويزداد هذا الوضع تعقيدًا مع توسع اللجوء إلى الاقتراض الداخلي. فقد اقترضت الحكومة من البنك المركزي 7 مليارات دينار سنة 2024، ثم أعادت الاقتراض بالمبلغ نفسه سنة 2025، قبل أن ترفع سقف الاقتراض المباشر إلى 11 مليار دينار سنة 2026. غير أن ضخ هذه السيولة، إذا توجه أساسًا إلى تغطية نفقات التسيير والدعم وخدمة الدين، لن يعالج أصل المشكلة، بل قد يؤجلها فقط، مع ما يحمله ذلك من ضغوط إضافية على التوازنات النقدية.

وسط هذا الكم من التعقيدات المتراكمة، أبرمت تونس اتفاقية قرض مع صندوق النقد العربي بقيمة 312 مليون دولار، في خطوة تستهدف دعم برنامج الإصلاحات الاقتصادية والمالية الذي تنفذه الحكومة، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والمالي في ظل استمرار الضغوط على المالية العامة. (الجزيرة، في 09/07/2026).

في هذا السياق، يصبح منشور البنك المركزي عدد 4 لسنة

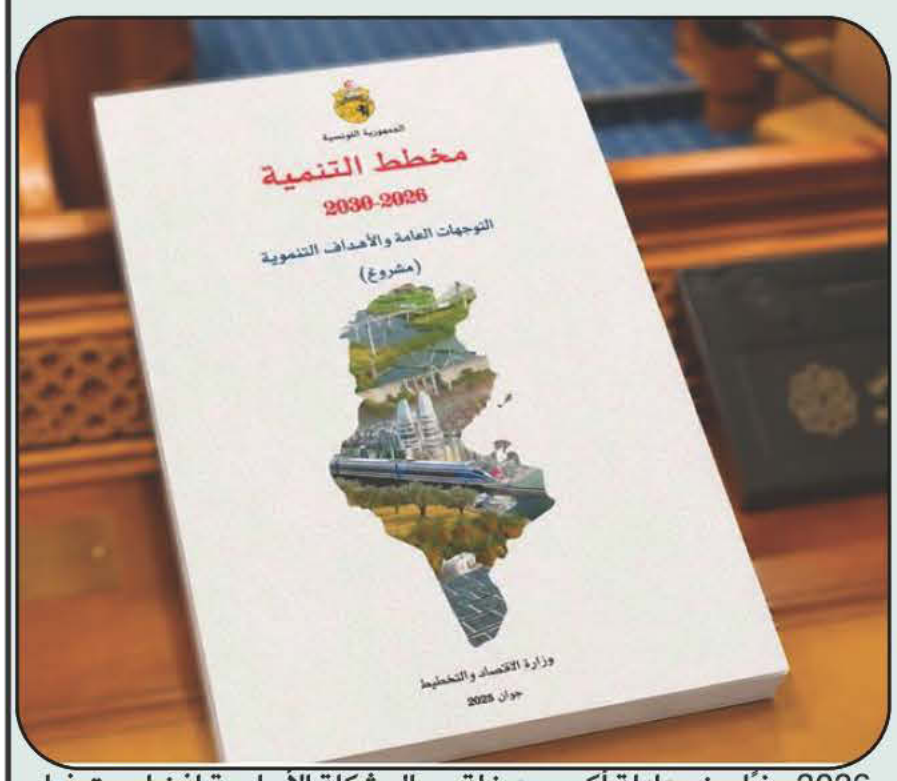

2026 جزءًا من معادلة أكبر ومعضلة أخطر. فالدولة تسعى إلى حماية احتياطي العملة الأجنبية في ظل استمرار العجز التجاري، لكن الإشكال أن الاقتصاد التونسي لا يستورد فقط السلع الاستهلاكية، بل يستورد أيضًا جزءًا مهمًا من مستلزمات الإنتاج: المعدات، والمواد الأولية، والمكونات الصناعية. لذلك فإن تشديد شروط التمويل قد يؤدي، في عديد الحالات، ليس فقط إلى تقليص الواردات، بل إلى إضعاف قدرة المؤسسات على الإنتاج والاستثمار والتصدير، وبالتالي إلى خنق المؤسسات المتوسطة وقتل المؤسسات الصغرى.

وهنا تظهر المفارقة الكبرى في مخطط التنمية 2026-2030: فمن جهة تراهن الدولة على دور أكبر للقطاع الخاص في دفع الاستثمار وتمويل المشاريع، ومن جهة أخرى تواجه المؤسسات، خاصة الصغرى والمتوسطة، بيئة صعبة جدا من حيث التمويل والسيولة والقدرة على التوسع. فكيف يمكن مطالبة القطاع الخاص بقيادة النمو، بينما تتراجع قدرته على الاستثمار المنتج؟

إن مشاريع تطوير النقل واللوجستيات، مثل الممر الحديدي عالي الأداء، وتوسعة مطار تونس قرطاج، ومشروع ميناء المياه العميقة والمنطقة اللوجستية بالنفيضة، وهي أهم المشاريع الكبرى المذكورة في مخطط التنمية هذا، لا يمكن إنجازها دون تمويل، والدليل هو تعطل إنجاز ما دون ذلك من مشاريع ظلت عالقة لسنوات طويلة. من جهة أخرى، فإن البنية التحتية، مهما كانت أهميتها، لا تكفي وحدها لتشييد أي بناء اقتصادي. فالاقتصاد لا يبنى بالموانئ والطرق فقط، بل أيضًا بصناعة قوية، (وفي مقدمتها الصناعات الثقيلة)، وطاقة أقل كلفة، وبحث علمي مرتبط بالإنتاج، ومؤسسات قادرة على الابتكار والمنافسة، وبيئة تشجع على ذلك.

كما أن فرضيات الميزانية تبقى عرضة للمخاطر الخارجية، خاصة في ظل تقلب أسعار الطاقة. فإذا تجاوز سعر النفط الفرضية المعتمدة عند 63 دولارًا للبرميل، فإن فاتورة الدعم المقدرة بحوالي 9,8 مليارات دينار قد تصبح عبئًا إضافيًا على المالية العمومية، ما يضع الدولة أمام خيارات صعبة: رفع الأسعار ومنها أسعار المحروقات، أو مزيد من الاقتراض، أو تأجيل مشاريع التنمية.

المشكلة الأساسية إذن ليست غياب المقترحات المتعلقة بالمشاريع، بل غياب الإجابة الواضحة عن السؤال الاقتصادي المركزي: كيف ستنتقل تونس من اقتصاد يستهلك موارد ويعيد تمويل ديونه إلى اقتصاد ينتج الثروة ويوسع قاعدة موارده، والحال أنها مجبرة على الخضوع للنظام الرأسمالي العالمي؟

إن أخطر ما يواجه مخطط التنمية 2026-2030 هو أن يتحول إلى مخطط لتحسين شروط إدارة الأزمة بدل أن يكون مشروعًا للخروج منها. فالتنمية لا تبدأ من سياسة الاقتراض، بل من قدرة الاقتصاد على الإنتاج، ومن توزيع الثروة توزيعا عادلا بين الناس. وما لم تعالج الاختلالات البنيوية المرتبطة بالإنتاجية، والطاقة، والتصنيع، والتصدير، والتوزيع، فإن أي مخطط، مهما كانت أهدافه، سيبقى معرضًا لأن يصبح حلقة جديدة في دورة المديونية بدل أن يكون بداية تحول اقتصادي حقيقي.

أما الحلول المطروحة، مثل القروض الربوية من المؤسسات المالية الدولية، فتؤدي إلى تراكم الديون وزيادة الأعباء دون معالجة جذرية للمشكلة، وهي مهما تزينت، تظل حلولا عقيمة لا تخرج عن الدائرة الاقتصادية الرأسمالية التي ندور فيها منذ عقود، وهي مأخوذة من النظام نفسه الذي أوجد هذه الأزمات وتسبب فيها، ألا وهو النظام الرأسمالي الذي هو أس البلاء، نظام فاسد بآلياته وقوانينه في عالم يعاني من ويلاته ويتطلع للخلاص من كوارثه.

إن الاقتصاد في العالم بحاجة إلى هيكلة جديدة والخروج من تحت وطأة الرأسمالية، فليس للعالم خلاص من ويلات النظام المالي الرأسمالي العقيم إلا من خلال نظام اقتصادي ومالي مبني على عقيدة الإسلام. قال تعالى: (فمن اتبع هداي فلا يضل ولا يشقى * ومن أعرض عن ذكري فإن له معيشة ضنكا). (طه-124،123).

وبما أن الإسلام كل لا يتجزأ، فلا يتأتى ذلك إلا بتطبيق الإسلام كاملا في دولة، هي دولة الخلافة الراشدة التي وعدنا بها رب العالمين وبشر بها النبي المصطفى الأمين صلوات ربي وسلامه عليه وعلى آله وصحبه إلى يوم الدين.

بقلم م.وسام الأطرش

خارطة الطريق الأمريكية المغربية للدفاع 2026-2036 هدفها تحويل المغرب
قاعدة للدفاع عن الاستعمار الأمريكي!

كشفت مضامين مشروع قانون أمريكي جديد يحمل الرقم س.4784 المدرج ضمن حزمة تشريعات تفويض ميزانية الدفاع للسنة المالية 2027، عن توجه واشنطن نحو بناء إطار استراتيجي متكامل لتعميق الاتفاق الأمني مع الرباط خلال الفترة 2026-2036، وهو ما أطلق عليه النص التشريعي "خارطة الطريق الأمريكية المغربية للتعاون الدفاعي"، وقد سبق ذلك توقيع إدارة ترامب لاتفاقية دفاعية مع المغرب في 16 نيسان/أبريل 2026 في واشنطن، تحت مسمى "خارطة طريق للتعاون العسكري" وتمتد إلى غاية 2036.

فاتفاق نيسان/أبريل وضع الخط العريض لرؤية أمريكا الأمنية الاستراتيجية المتعلقة بالمغرب، أما مشروع القانون الحالي فهدفه تحويل الرؤية إلى التزام أمني قانوني بعيد المدى لأمريكا، كما أنه يكشف ما لم يعلن كاملا في اتفاق نيسان/أبريل، فهو يؤسس لتحويل المغرب إلى منصة لهيمنة أمريكا واستعمارها لغرب المتوسط ومنطقة الساحل والعمق الأفريقي، عبر الإجراءات العملية التي كشف عنها، ومنها:

- إقامة مواقع أمنية داخل المغرب تحت بند تعزيز الاستقرار الإقليمي ورفع الجاهزية المشتركة للتعامل مع الأزمات.

- وضع خارطة طريق لتعميق التعاون في مجال مكافحة الإرهاب (الإسلام) ومواجهة التهديدات التي تستهدف أمريكا والمغرب والمنطقة.

- اعتماد صيغة لتقاسم التكاليف من أجل إعادة تأهيل مدارج جوية استراتيجية كانت أمريكا قد استعملتها سابقا (استعادة القواعد الجوية فترة الخمسينات؛ سيدي سليمان وبن جرير والنواصر)، إلى جانب دعم تحديث القوات المسلحة المغربية عبر اقتناء معدات دفاعية أمريكية وإنشاء مجمع للتدريب والاختبارات متعدد المجالات.

- توسيع نطاق وحجم التدريبات العسكرية الثنائية والمتعددة الأطراف، من قبيل مناورات "الأسد الأفريقي"، بما يتيح إدماج مجالات الأمن السيبراني، وعمليات الطائرات المسيرة، وقدرات مواجهة هذه الطائرات، والتكنولوجيات تحت سطح البحر، ومواجهة الحروب الهجينة، وحماية البنيات التحتية الحيوية، وسلاسل الإمداد والحركة العسكرية.

- التعاون المستقبلي بين البلدين سيأخذ بعين الاعتبار أيضا التطورات المرتبطة باستخدام الذكاء الاصطناعي والقدرات الذاتية في المجال العسكري، في سياق التحولات التي تعرفها أنماط الحروب الحديثة وتنامي الاعتماد على التكنولوجيا الدفاعية المتقدمة.

فمشروع القانون كما الاتفاق ليسا مجرد تمديد تقني لاتفاقيات سابقة بل هو إطار أمني استراتيجي أمريكي جديد في ظرف استراتيجي حرج بالنسبة للهيمنة الأمريكية يهدف إلى تحويل المغرب لجزء من بنية أمريكا الأمنية الاستراتيجية في غرب المتوسط نظرا لموقعه الجيوستراتيجي الاستثنائي (نقطة التقاء ثلاث دوائر استراتيجية كبرى وحيوية الأطلسي والمتوسط وأفريقيا، مع تحكم المغرب في المدخل الجنوبي لمضيق جبل طارق الممر الاستراتيجي الحيوي للعبور اللوجيستي والعسكري والتجارة والطاقة).

لكن الإطار الأمني والوظيفة الاستراتيجية للمغرب لا تقتصر على الموقع الجيوستراتيجي فقط، فأمريكا تسعى إلى تحويلها لقاعدة ومنصة انطلاق لتكريس هيمنتها على الغرب الإسلامي والتصدي لمشروعه الإسلامي، وتوظيفه بوابة نفوذ وتحكم لشمال المتوسط الأوروبي عبر مضيق جبل طارق، وكذلك عبر إدارة نفوذها الاستعماري للساحل والعمق الأفريقي.

فالإخفاقات السابقة المكلفة في العراق وأفغانستان دفعت بأمريكا لإعادة صياغة عقيدتها الاستراتيجية، فبدل الهيمنة المباشرة عبر الاحتلال والقواعد العسكرية الضخمة، انتقلت إلى نمط جديد من الهيمنة يعتمد على نقط تموضع إقليمية وأنظمة وظيفية محلية تشكل امتداداً لنفوذها الأمني والاستراتيجي والاستخباراتي مع تحمل هذه الأنظمة تكاليف وأعباء الهيمنة الأمريكية. ومع حرب إيران ومأزق أمريكا تعاظمت المعضلة الأمنية الأمريكية ومعها الحاجة الاستراتيجية لركائز إقليمية ضمن منظومة الدعم والردع الأمريكية.

والمغرب ونظامه الوظيفي يفي بحاجة أمريكا عبر جغرافيته الاستثنائية وموارده الاستراتيجية (عمق حضاري وتاريخي في الساحل وأفريقيا، نافذة على الشمال المتوسطي الأوروبي، الانخراط التام في حرب الإسلام، جيش منظم وذو خبرة قتالية، أجهزة وخبرة استخباراتية، ارتباط عال وتنسيق أمني عميق مع واشنطن، معادن ومناجم استراتيجية، قواعد ونقاط ارتكاز أمنية، موانئ ومطارات وتضاريس متنوعة...) ما يمنح أمريكا تحكما وسيطرة على حركة التجارة والطاقة والانتشار العسكري والإمداد اللوجيستي والتحكم في المجال الاستخباراتي والسيبراني بين ثلاث قارات ومنها جغرافية المنطقة الإسلامية الحيوية الخطيرة.

فمشروع قانون "خارطة الطريق الأمريكية المغربية للتعاون الدفاعي" هي خطة أمريكا لتحويل المغرب إلى منصتها الأمنية وقاعدتها الاستراتيجية غرب المتوسط لدعم هيمنتها وتوسيع عمقها الاستراتيجي بعد أزماتها المتلاحقة، ولقد كان فخ الاعتراف بمغربية الصحراء وضعف وفراغ الحكم بالمغرب عاملا مساعدا.

هي خطة أمريكا لزرع بذور التبعية والارتهان الاستراتيجي كمقدمة للارتهان السياسي، فخطة أمريكا تسعى ليس لاختراق الجيش النواة الصلبة للحكم في المغرب بل أبعد من ذلك، أي للسيطرة والتحكم التام في عقيدته العسكرية وبنيته التنظيمية وتخطيطه الاستراتيجي وسلاحه وموارده وأجهزته الأمنية عبر دمجه في بنيتها الأمنية، ويتم الأمر عبر توسيع وتكثيف الاتصال والتنسيق عبر أنظمة القيادة الأمريكية ووفق عقيدتها العسكرية وفلسفتها الأمنية، مع الاعتماد المتزايد على التقنية والسلاح الأمريكي (المغرب يتصدر مستوردي السلاح الأمريكي في أفريقيا طائرات الفاكون وإف١٦ وما يلحق بهما من قطع غيار وذخائر وتحديثات)، وأخطر من ذلك امتلاك أمريكا لأنظمة التشغيل والبيانات الفنية التكتيكية، عطفا على الارتباط الأمني الاستخباراتي بالأجهزة والتكنولوجيا الأمريكية المتقدمة (الرادارات وأنظمة "لانك-16" لربط الاتصال بين الشبكات القتالية المختلفة وتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي) والتي تشرف عليها القيادة الأمريكية حصرا عبر التحكم في بروتوكول قيادة العمليات. ثم هناك الطائرات المسيرة ومنصات التحكم الأمريكية، ثم تأتي التدريبات المكثفة والمناورات الموسعة الدورية تحت إشراف القيادة الأمريكية التي تعيد صياغة العقيدة العسكرية للجيش المُستهدَف، عبر إعادة تحديد الفلسفة والهدف والغاية الأمنية، وإعادة تعريف الخطر والتهديد والعدو والصديق، وهنا يتم الاحتلال والإحلال العقائدي العسكري البديل، فتصبح النواة الصلبة للحكم عقيدة وأجهزة وتسليحا وتخطيطا وتنفيذا تحت إدارة القيادة الأمريكية، فيصبح قرار الأمن والحرب رهينة عند أمريكا، فيصبح الجيش رهينة أمريكا، ولن يستمر هذا الوضع حتى ينتهي إلى هدفه النهائي؛ تبعية سياسية للمستعمر الأمريكي.

هذا ما جنته علينا أنظمة الخيانة والعار؛ صيرت بلادنا وثرواتنا ومواقعنا الجيوستراتيجية الاستثنائية وجيوشنا الجرارة أدوات في خدمة الغرب الكافر ونقمة علينا وعلى بلادنا!

كتبه الأستاذ مناجي محمد

أمريكا تشن هجمات على مئات المواقع في إيران

أعلنت أمريكا أنها شنت هجمات على نحو 80 موقعا في إيران يوم 8/7/2026. وذكر ترامب على منصته تروث سوشيال أن "الهجمات الأمريكية جاءت كعملية انتقامية ردا على استهداف إيران سفنا". وقال: "في حال وقوع مزيد من الهجمات فإن الأمر سيصبح أسوأ بكثير". وقال: "لقد ضربناهم للتو بقوة شديدة، في كل مرة يضربوننا سنرد عليهم ضعفا". وقال: "إن مذكرة التفاهم الموقعة مع إيران انتهت وإنه لا يرغب في التعامل معها". ولكنه بعد دقائق كتب يقول: "إنه منفتح على استمرار المفاوضات إذا رغب المفاوضون في ذلك. سأترك إلى مفاوضينا الرائعين مواصلة الحديث إذا أرادوا، لكنني لا أرى ذلك مناسبا. لا أحب هؤلاء الناس (الإيرانيين)". وفي اليوم التالي، يوم 9/7/2026، شنت أمريكا هجمات على نحو 90 موقعا في إيران.

بينما أعلنت إيران أنها ردت بشن هجمات ضد قواعد ومصالح أمريكية في الكويت والبحرين. وأعلنت عن مقتل 14 شخصا من رعاياها في الهجمات الأمريكية. وقال رئيس مجلس الشورى الإيراني وكبير المفاوضين الإيرانيين قاليباف: "أمريكا لم تتعلم بعد أن البلطجية ونقض العهود لن تكون بلا ثمن وسأقولها بوضوح: إذا ضربتم ستتلقون الضربات"، وقال: "إن مضيق هرمز لن يفتح إلا بترتيبات إيرانية وليس بتهديدات أمريكية".

وقد وقعت بين الطرفين مذكرة تفاهم يوم 18/6/2026 نصت على وقف إطلاق النار على كافة الجبهات بين الطرفين. ونصت على سحب أمريكا قواتها من محيط إيران. ولكن أمريكا لا تلتزم بذلك وتستعمل الهجمات بين الحين والآخر وسيلة ضغط على إيران في المفاوضات التي تجريها معها لتنفيذ مذكرة التفاهم وبالتالي للوصول إلى اتفاق نهائي تحقق منه أمريكا ما تريد، خاصة وأن هدفها جعل إيران دولة تابعة، ولكن السياسيين في إيران ممثلين بالرئيس ورئيس مجلس الشورى ووزير الخارجية مستعدون للتعامل مع أمريكا كدولة فلك.

وكتب ترامب على منصته أن "المعارضين للحكومة لم ينجحوا في إسقاط النظام لأنهم كانوا عُزّلا، قتلوهم، لم يستطع أحد أن يستولي على السلطة، ليست لديهم أسلحة، والطرف الآخر لديه رشاشات ويقتلهم".

إذ إن هدف أمريكا هو جعل إيران دولة تابعة لها، ولهذا دعمت المعارضين. وعندما لم ينجحوا شنت حربا عليها فقتلت القادة السياسيين والعسكريين من الصف الأول والثاني حتى يأتي سياسيون مستعدون أن يتبعوها، ولكن الحرس الثوري يريد الاستقلال. لهذا صرح مسؤول أمريكي لشبكة سي إن إن الأمريكية يوم 8/6/2026: "إن الوضع مع إيران لا يزال متقلبا، وإن القوات الأمريكية في حالة ترقب وانتظار في ظل تصاعد التوتر بين طهران وواشنطن". أي أن أمريكا ستستخدم الهجمات للضغط على إيران لتحقيق هدفها.

الجولة الاخبارية

الناتو يحدد أهدافه بمواجهة التهديد الروسي ومواجهة المسلمين

عقدت قمة الناتو في أنقرة يومي 7 8/7/2026. وأكد البيان الختامي على أن الدول الأعضاء اجتمعت في أنقرة لتجديد التزامها الراسخ بالمادة الخامسة من معاهدة الناتو المتعلقة بالدفاع الجماعي وبالعلاقة عبر الأطلسي، مشددا على أن أي هجوم على أحد الحلفاء يعد هجوما عليهم جميعا. وأن وحدة الحلف وتضامنه وقوته الجماعية ستظل أساس السلام والأمن والازدهار لمليار شخص في دوله، مؤكدا مواصلة الالتزام بنهج ردع ودفاع شامل بزاوية 360 درجة. وأشار البيان إلى أن "الحلفاء ينفذون تعهد لاهاي الدفاعي لمواجهة التهديد الروسي طويل الأمد لأمن واستقرار منطقة أوروبا الأطلسية إضافة إلى التهديد المستمر للإرهاب". ويقصدون بالإرهاب الدعوة إلى حكم الإسلام وما يطلقون عليه الإسلام السياسي. وشدد البيان على "السعي إلى بناء ناتو أقوى ضمن أوروبا أقوى، وتحالف أكثر حداثة، مع تحمل الحلفاء الأوروبيين وكندا مسؤوليات أكبر إلى جانب أمريكا للدفاع عن الحلف".

أي أن الناتو يحدد أهدافه بأنها مواجهة التهديد الروسي ومواجهة المسلمين الساعين لإقامة الخلافة.

وقد استقبل أردوغان ترامب في المطار ومن ثم احتفى به في القصر الرئاسي وعقد اجتماعا ثنائيا قبل انعقاد قمة الناتو، وقد دللت مظاهر الاستقبال مدى عمق الصداقة والمحبة بين الاثنين كما ذكر ترامب من قبل "أنا أحب أردوغان وهو يحبني". وفي هذه الزيارة كرر مثل ذلك قائلا: "بصراحة، لو لم تعقد قمة الناتو في تركيا ولو لم يكن هنا صديقي أردوغان، وهو قائد قوي جدا وشخصية قوية جدا، فربما لم أكن لأشارك فيها". وأشاد بموقف تركيا لعدم انحيازها إلى إيران. وهذا المديح يؤكد مدى موالاة أردوغان للكفار الذين يعلنون العداوة للإسلام والمسلمين، وعودته إلى الحكم ويحاربون بلادهم. ولم يتدخل أردوغان لوقف العدوان على بلاد إسلامية كإيران ولبنان. كما امتدحه من قبل لعدم تدخله لنصرة غزة وهي تتعرض للإبادة الجماعية وما زال العدوان متواصلا عليها.

بينما صبّ ترامب غضبه على الأوروبيين لأنهم لم يساعدوه في حربه ضد إيران، وطالبهم بالتزاماتهم المالية بزيادة الإنفاق العسكري، وطالبهم بتسليم جزيرة غرينلاند لأمريكا، وذكر أنها تمثل قضية كبيرة بالنسبة لأمريكا وأنها من حقها وليست من حق الدنمارك. ولهذا فإن الهوة بين طرفي الأطلسي عميقة، مهما ذكروا أنهم ملتزمون ببنود معاهدة الحلف وباتفاق لاهاي. ولكنهم متفقون ضد المسلمين الساعين لإعادة الإسلام إلى الحكم وإقامة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة.

الجولة الاخبارية

تتمة: منح الشركات الأهلية ضيعات فلاحية

أراضي معطّلة لشركات فاشلة

تعتبر تجربة "الشركات الأهلية" في تونس متعثرة في أقصى تقدير إن لم تكن فاشلة ومحاطة بتحديات كبرى و تواجه انتقادات حادة لضعف مردوديتها وبطء نسق تأسيسها، في حين يرى الداعمون لها أنها نموذج يحتاج إلى وقت أطول لتجاوز العقبات الإدارية وتحقيق أهدافه التنموية. و بالرغم من الإحصائيات التي تشير إلى تسجيل أكثر من 200 شركة، يرى الخبراء أنّ هذا الرقم لا يعكس أثراً اقتصادياً حقيقياً في تقليص نسب البطالة أو خلق ثروة. فهي ضعيفة المردودية الاقتصادية إن لم تكن فاقدة لها. بالإضافة إلى التعقيدات الإدارية حيث يصطدم مؤسسو هذه الشركات ببطء شديد في استكمال الإجراءات القانونية وفتح الحسابات البنكية نظرا لتعامل البنوك معها بحذر شديد مع هذا النموذج ، مما أدى لتعطيل نشاط العديد منها لشهور طويلة.

أن الشركات الأهلية يراد منها أن تطرح نفسها كحل للرفع من نسق التنمية في الجهات التي بقيت الاستثمارات فيها ضعيفة جدا، و في المقابل فإنّ ضعف الاقتصاديات المحلية وعجز الدولة عن الاستثمار في مناطق داخلية عدة وعدم تركيز الاستثمارات الخاصة بالمناطق المهمشة يجعلها للفشل أقرب منها للنّجاح.

أحكام الإسلام في الأراضي

الإسلام شرع أحكاماً خاصة للأراضي. فجعل الأرض تملك ابتداءاً بالشراء، وتملك بالإرث، وتملك بالهبة، وتملك بالإحياء، وتملك بالتحجير، وتملك بالإقطاع.

أما الملك بالشراء وبالإرث والهبة فظاهر، وأما الملك بالإحياء فإن كل ارض ميته إذا أحياها أحد فهي ملك له. والأرض الميتة هي الأرض التي لم يظهر عليها أنه جرى عليها ملك أحد فلم يظهر فيها تأثير شيء من إحاطة أو زرع أو عمارة أو نحو ذلك، ولا يوجد أحد يملكها أو ينتفع بها، وإحياؤها هو اعمارها، أي جعلها صالحة للزراعة كزراعتها أو تشجيرها، أو البناء عليها أو بعمل أي شيء يدل على العمار من حيث جعلها صالحة للزراعة: قال (: «من أحيا أرضاً ميتة فهي له» وقال: «من عمر أرضاً ليست لأحد فهو أحق بها». وقال: «أيما قوم أحيوا شيئاً من الأرض أو عمروه فهم أحق به».

وأما التحجير فهو أن يجعل على حدود الأرض ما يدل على تخصيصها له وتحديدها بحدود معينة، كأن يضع حولها حجارة أو سياجاً، أو جداراً، أو ركائز من حديد أو خشب أو شريطاً أو ما شاكل ذلك. فكل شيء يدل على تحديدها وفصلها عن غيرها بحدود يعتبر تحجيراً، والتحجير كالإحياء سواء بسواء، يملك المحجر الأرض بمجرد وضعه ما يحددها من حجارة وغيرها. ويملك المحجر الأرض التي حجرها بمجرد حصول التحجير لقوله (: «من أحاط حائطاً على أرض فهي له» وقوله: «من أحاط حائطاً على شيء فهو له». فالإحياء والتحجير تملك الأرض بهما، ولا تحتاج ملكيتها إلى إذن الدولة. فالأرض الميتة إذا أحياها الشخص أو وضع حولها حدوداً فإنه يملكها بدون استئذان من الدولة مطلقاً.

وأما الإقطاع فهي الأراضي التي تعطيها الدولة للأفراد مجاناً دون مقابل، وهي الأراضي التي سبق عليها إحياء ولكن لا مالك لها فتكون الدولة هي مالكتها فهذه الأرض لا تملك بالإحياء ولا بالتحجير لأنها ليست ميتة ما دام قد سبق أن زرعت فهي حية ولكن لا مالك لها، فلا تملك إلا بتمليك من الدولة. فقد أقطع رسول الله (أبا بكر وعمر أرضاً. فإعطاء الدولة لأحد من الرعية أرضاً هو الإقطاع وهو جائز بدليل فعل الرسول له.

فالأرض تملك بالإقطاع، وتملك بالتحجير، وتملك بالإحياء، تماماً كما تملك بالشراء وبالإرث وبالهبة سواء بسواء. وهذا غير موجود في غير الأرض. ثم أن الأرض حين تملك بأي واحد من هذه الأشياء يجبر مالك الأرض على استغلالها. ولا يسمح له بتعطيلها، أي يكون استغلالها جزءاً لا يتجزأ من ملكيتها. فإن ملكيتها تجعل مالكها مجبراً على استغلالها. فإذ أهمل ذلك وعطل الأرض ثلاث سنين تنزع منه جبراً وتعطى لغيره. فإن عدم استغلالها ثلاث سنوات يبطل ملكيته لها ويجبر حينئذ على رفع يده عنها وتنزع منه. قال رسول الله (: «عادي الأرض لله ولرسوله ثم لكم من بعد، فمن أحيا أرضاً ميتة فهي له، وليس لمحتجز حق بعد ثلاث سنين» وعملاً بإجماع الصحابة على قول عمر: "من عطل أرضنا ثلاث سنين لم يعمرها فجاء غيره فعمرها فهي له".

بقلم أ.محمد زروق

تتمة :صرخة استراتيجي أم ناقوس خطر؟..قراءة في تحذيرات جنرال كيان يهود إسحاق بريك

في عدد يفوق ما تنص عليه اتفاقية كامب ديفيد بأربعة أضعاف، وهو ما اعتبره "انتهاكاً صريحاً" للاتفاق. ولم يغفل بريك الإشارة إلى تدهور العلاقات الدبلوماسية، متّهما مصر بالتخلي عملياً عن اتفاق السلام، مستدلاً بامتناع القاهرة عن تعيين سفير في تل أبيب، في مشهد يذكّر بفخ التهدئة الذي وقعت فيه كيان يهود قبل حرب أكتوبر 1973، حين أوهمتها 21 مناورة مصرية بالأمان، لتأتي المناورة الثانية والعشرون هجوماً فاجأ استخبارات كيان يهود، محذراً من أن الركون إلى الهدوء الحالي قد يكون غطاءً لاستعدادات عسكرية كبرى.

التحالف المصري-التركي والخطر المزدوج

يمثل التحالف الاستراتيجي المصري-التركي الناشئ، وفق قراءة بريك، قفزة نوعية في تهديدات كيان يهود، إذ يحوّل المواجهة من جبهة واحدة إلى مواجهة قوتين عسكريتين في آن واحد، مما قد يقود كيان يهود إلى حرب صعبة ومعقدة تعيد رسم خرائط الردع في المنطقة. هذا التحالف، الذي يقوم على التعاون العسكري والصناعات الدفاعية المشتركة، والتنسيق السياسي والأمني للحد من النفوذ كيان يهود، يُقرأ كخطر وجودي يفوق حتى التهديد الإيراني، لأنه يمسّ الحدود الجنوبية الغربية مباشرة، ويضعف التفوق الجوي والبري الذي ظل حجر الزاوية في العقيدة الأمنية لكيان يهود. وفي هذا السياق، يأتي ظهور الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي مؤخراً بالزي العسكري، وتحديداً خلال افتتاح مقر القيادة الاستراتيجية "الأوكتاغون" في الرابع من يوليو 2026، كرسالة ردع وقوة لا تحتمل التأويل، حملت في طيّاتها تأكيدا على أن مصر في حالة "جاهزية دائمة"، وأن حدودها خط أحمر، مع تلميح واضح إلى أن القاهرة تمتلك القدرة على الانتقال من مرحلة المتابعة إلى مرحلة الفعل، وهو ما دفع وسائل الإعلام داخل الكيان إلى وصف المشهد بأنه "غير مألوف" و"يحمل رسائل رمزية صادمة".

تجاهل السند الأمريكي والجبهة الإسلامية الناشئة

من زاوية أخرى، يرى بريك أن سند الغرب لكيان يهود ليس مضموناً، بل هو مشروط يتقلب وفق مصالح واشنطن الداخلية، محذراً من أن الرهان على الدعم الأميركي قد يكون كارثياً في سيناريو تصبح فيه إيران القوة الإقليمية المهيمنة. فالدعم الأميركي، بحسب بريك، ليس حليفا مطلقا، بل أداة للسياسة الأمريكية، وقد لا تدعم واشنطن كيان يهود في حروب مستقبلية، خاصة في ظل مبدأ "أميركا أولاً" وسياسات الرئيس ترامب التي قد تفرض قيوداً غير متوقعة. وفي مواجهة هذا المشهد المتشائم، يبرز في الأفق مشروع الجبهة العربية الإسلامية القوية، الذي يُطرح اليوم في سياق تحالف رباعي محتمل بين مصر، تركيا، السعودية، وباكستان، ليصبح بمثابة "ناتو إسلامي" يعيد تعريف موازين القوى، ويخلق توازن ردع استراتيجي جديد مقابل النفوذ الأمريكي الصهيوني.

ختامًا : أين تكمن المخاوف الحقيقية ؟

المخاوف التي صرح بها إسحاق بريك في الصحيفة اليمينية معاريف، رغم أهميتها وكشفها لهشاشة كيان يهود، إلا أنها تحمل دلالات كلامية جوفاء وتجانب المخاوف الحقيقية، بل تنفخ في صورة أنظمة سايكس بيكو التي قسّمها الاستعمار وعمّق انقسامها الحكامُ العملاء، والتي في ظلّها نما وترعرع هذا الكيان اللقيط. الخطر الحقيقي صرّح به نتنياهو حين تهدد بقاءه في السلطة فسعى لكسب الدعم الداخلي والخارجي "لن تسمح بقيام خلافة إسلامية عند حدودها الشمالية أو الجنوبية، أو في الضفة الغربية"، و من قبله كروزون وزير خارجية إنجلترا في عشرينات القرن الماضي، حين احتجَّ بعض النواب الإنجليز بعنف على كروزون واستغربوا كيف اعترفت إنجلترا باستقلال تركيا التي يمكن أن تجمع حولها الدول الإسلامية مرة أخرى وتهجم على الغرب ـ فأجاب كروزون: لقد قضينا على تركيا التي لن تقوم لها قائمة بعد اليوم لأننا قضينا على قوتها المعنوية المتمثلة في أمرين: الإسلام والخلافة، فصفق النواب الإنجليز كلهم وسكتت المعارضة. ثم الرئيس الأمريكي نيكسون 1992سنة في كتاب الفرصة السانحة ، حين ربط صراحة بين بقاء المسلمين مشتتين سياسياً وبين ضمان تدفق النفط وأمن إسرائيل. وحذر من أن أي وحدة سياسية أو عسكرية حقيقية للمسلمين ستشكل تهديداً مباشراً للمصالح الاقتصادية والعقائدية للغرب في المنطقة. الغرب الكافر المستعمر، مدرك لمعنى الخلافة وما تمثله هذه الفريضة الشرعية من رابطة مبدئية ووحدة سياسية جامعة لقوى الأمة ومقدراتها، فبوجودها يزول كيان يهود من جذوره وتنكفئ حبال الغرب عنه، وتعود الأمّة إلى عزّها ودولة الإسلام إلى الساحة الدولية في عالم غارق في فوضى لن تنقذه منها إلا رسالة الإسلام.

بقلم ا.ياسين بن يحيى

قادة الغرب يمتدحون أردوغان على ما حققه لهم في سوريا والمنطقة

قال المستشار الألماني فريدرش ميرتس يوم 8/7/2026 أثناء مشاركته في قمة الناتو بأنقرة: "نحن نعترف بالنجاح الذي تحقق في سوريا. هذا النجاح كان سيكون مستحيلا على الأرجح دون مساهمة الرئيس التركي. تركيا تساهم بشكل ملموس في استقرار المنطقة".

وقد دعا ترامب أثناء وجوده في أنقرة الرئيس السوري أحمد الشرع ليجتمع معه ويؤكد دعمه له وهو ينفذ ما يطلبه منه. ولذلك صرح ترامب خلال مؤتمر صحفي عقده مع أحمد الشرع يوم 8/7/2026 على هامش قمة الناتو فقال: "إنه يعتقد بأنه سيرفع اسم سوريا من قائمة الدول الراعية للإرهاب. لماذا لا أفعل؟ لقد قام (أحمد الشرع) بعمل رائع". ووصفه بأنه "شخص قوي وقائد عظيم وأنه يحظى باحترام الجميع بمن فيهم هو شخصيا".

علما أن ترامب كان قد صرح خلال مؤتمر صحفي مع أمير قطر على هامش قمة مجموعة السبع في فرنسا يوم 16/6/2026 فقال: "كما تعلمون، كنت مسؤولا إلى حد كبير عن سوريا، والرجل الذي يدير سوريا الآن هو الذي عينته أنا وأردوغان وآخرون. قام بعمل مذهل في جميع الأمور معنا...".

وترامب يكرر في كل مرة مديحه لأردوغان لما حققه لأمريكا في سوريا والمنطقة فقال يوم 7/4/2025: "أبلغت الرئيس التركي أردوغان تهانينا، لقد فعلتَ ما عجز عن فعله الآخرون على مدى ألفي عام.. لقد أخذت سوريا مهما تعددت أسماؤها تاريخيا".

إن أمريكا ودول الغرب كلها تشيد بأردوغان لكونه نجح في سوريا نجاحا كبيرا، وذلك عندما عرقل تحررها من قبضة الغرب، وبالتالي عرقل عودة الإسلام إلى الحكم وإقامة الخلافة فيها. وقد تمكن أردوغان من خداع عموم أهل سوريا وظهر كأنه نصير لهم، بينما كان يعمل لحساب أمريكا والغرب، وتمكن من شراء الذمم كأحمد الشرع ونصّبه رئيسا على سوريا بموافقة أمريكا بعدما تأكدت من عمالته لها، ورأت أنه البديل عن عميلها السابق بشار أسد.

الجولة الاخبارية

التنسيق الثلاثي المغاربي

هل يصمد أمام المداخل الأمنية الاستعمارية؟

في مشهد إقليمي تتقاطع فيه تهديدات الساحل المتصاعدة مع تصدع الحلف الأطلسي وتبدل الأولويات الأمريكية، يبرز التنسيق الأمني الثلاثي بين تونس وليبيا والجزائر كمحاولة لملء فراغ استراتيجي بدأت ملامحه تتكشف مع تراجع الاعتماد على الأطر الأمنية التقليدية.

التنسيق الثلاثي.. خطوة مغاربية نحو أمن مشترك

في 16جوان 2026، احتضنت العاصمة الليبية طرابلس الاجتماع الثاني لفريق العمل الليبي الجزائري التونسي المكلف بتأمين الحدود المشتركة، وهو فريق تأسس في كانون جانفي 2025 بموجب اتفاق بين وزراء داخلية الدول الثلاث. لم يكن هذا اللقاء مجرد اجتماع تقني عابر، بل كان تجسيداً لإرادة سياسية ثلاثية تدرك أن التهديدات العابرة للحدود - من تهريب السلع والبشر، إلى تنامي شبكات الجريمة المنظمة والإرهاب، إلى استراتيجية أوروبا نحو تدوير حدودها في الضفة الجنوبية للمتوسط - كل هذه التحديات، لا يمكن مواجهتها بمعزل عن التنسيق الميداني المشترك.

والأهم من ذلك، أن اختيار طرابلس لعقد الاجتماع الثاني يحمل رسالة سياسية واضحة: أن العاصمة الليبية ما تزال قادرة على أن تكون منصة للتنسيق الإقليمي رغم هشاشة المشهد الداخلي، وأن ملف الأمن يمكن أن يدار عبر مؤسسات الدولة المعترف بها.

في ظل تصدع الناتو.. فراغ استراتيجي يبحث عن بدائل

ما يمنح هذا التنسيق الثلاثي بعداً جيوسياسياً أعمق هو السياق الدولي المضطرب الذي ولد فيه. فالعلاقات بين أمريكا وحلفائها الأوروبيين في الناتو تشهد توترات غير مسبوقة، مع تهديدات متكررة بخفض الالتزام العسكري الأمريكي في أوروبا، واتهامات أمريكية للحلفاء الأوروبيين بعدم تحمل أعبائهم الدفاعية. وقد عبر وزير خارجية أمريكا ماركو روبيو عن ذلك بوضوح، منتقداً حلفاء الناتو لترددهم في تبني موقف موحّد تجاه إيران، في مؤشر على شرخ متنام داخل التحالف الغربي.

هذا التصدع لم يمر دون تداعيات على أفريقيا. فمع تراجع الاعتماد على الناتو كإطار أمني جامع، بدأت واشنطن تبحث عن شراكات إقليمية بديلة، وهو ما يفسر جزئياً اهتمام أمريكا المتزايد بشمال أفريقيا. وكما تشير التحليلات، فإن التوتر الحالي بين أمريكا وحلفائها في الناتو يذكر بأن الأمن الأفريقي لا يمكن أن يستأجر بالكامل من قوى بعيدة، بل لا بد من تعزيز المؤسسات القارية لتوفير إطار أكثر صلابة لحل النزاعات والتعاون الاقتصادي.

مصالح أمريكا بين الحسابات والتناقضات

اهتمام أمريكا بالمنطقة ليس وليد اللحظة، لكنه اكتسب زخماً جديداً مع تصاعد التنافس الدولي على النفوذ في شمال أفريقيا، خصوصاً بينها وبين وأوروبا، علاوة على الدور المتنامي لروسيا والصين. وتتجلى هذه الديناميكية في الحراك الدبلوماسي الأمريكي المكثف تجاه تونس، التي باتت محل اهتمام واشنطن لأسباب متشابكة: أمنية، وسياسية، واستراتيجية.

تونس، التي تصنف كحليف رئيسي خارج الناتو منذ عام 2015، تسعى إلى لعب دور إقليمي متزايد، لا سيما في المجال البحري، وترغب في أن تكون منصة للتعاون العسكري الإقليمي. وقد تجسد ذلك في زيارة قائد القوات البحرية الأمريكية في أوروبا وأفريقيا إلى تونس في جوان 2026، حيث ركزت المحادثات على التعاون البحري في المتوسط.

لكن موقف أمريكا من الجزائر يظل الأكثر تعقيداً. فرغم الاعتراف بخبرة الجزائر في مكافحة الإرهاب، فإن واشنطن تتعامل معها باحتراز شديد، نظراً لعلاقات الجزائر الوثيقة مع روسيا والصين، وموقفها المتمايز من قضايا إقليمية حساسة. وتحاول واشنطن انتهاج استراتيجية مزدوجة: الاستفادة من الخبرة الأمنية الجزائرية، مع إبقائها في دائرة الحياد دون دفعها نحو تحالف كامل مع الغرب.

أما ليبيا، فتمثل بالنسبة لواشنطن مفتاح الأمن في شمال أفريقيا، حيث ينظر إلى استقرارها السياسي كشرط أساسي لأي أمن حدودي حقيقي. وقد أطلقت واشنطن مبادرات دبلوماسية لتقريب وجهات النظر بين الأطراف الليبية، في محاولة لتوحيد المؤسسات وتهيئة الأرضية لتنسيق أمني فعّال.

نحو رؤية مغاربية مستقلة

في خضم هذه التحولات، يطرح السؤال نفسه: هل تكتفي البلاد المغاربية بدور متلق للاستراتيجيات الخارجية، أم تسعى إلى بناء رؤية أمنية مستقلة؟ التنسيق الثلاثي بين تونس وليبيا والجزائر يشكل خطوة في الاتجاه الصحيح، لكنه يظل ناقصاً إذا لم يستكمل برؤية أوسع تشمل باقي دول المنطقة.

إن التحديات التي تواجه شمال أفريقيا من الاضطرابات في الساحل إلى الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة لا تعترف بالحدود المصطنعة التي خلفها الاستعمار، ولا تنتظر حلولاً من عواصم بعيدة. وما تمر به العلاقات عبر الأطلسي من تصدع يؤكد أن الاعتماد على الغير في تدبير الأمن الإقليمي، علاوة على إثمه الشرعي، لم يعد خياراً استراتيجياً بعيد المدى، بل أصبح رهاناً محفوفاً بالمخاطر.

لذلك، فإن الدعوة إلى رؤية مشتركة ومستقلة ليست مجرد شعار سياسي، بل واجب شرعي وضرورة أمنية واقتصادية وجودية. فالمغرب العربي، بموقعه الجغرافي المحوري وموارده البشرية والطبيعية، قادر على بناء منظومة أمنية إقليمية تحمي حدوده وتصون سيادته، بعيداً عن المخططات الاستعمارية التي ظلت لعقود تختزل المنطقة في وظيفة الحاجز الأمني أو ساحة للتنافس الدولي.

التحدي إذن ليس أمريكياً ولا أوروبياً؛ إنه مغاربي خالص، يبدأ بوعي الأمة وأهل القوة فيها بأهمية هذه اللحظة التاريخية، لطي صفحة استعمار الأمس وتشكيل وحدة الغد، لأن الأمن الحقيقي لا يبنى على الدوريات والكاميرات وحدها، بل على مشروع سياسي حضاري يعيد للأمة سلطانها ويرسخ الدولة القادرة على افتكاك زمام المبادرة وتحقيق السيادة الأمنية، بعيداً عن وصاية القوى الكبرى وتقلبات أجنداتها.

بقلم: أ.ياسين بن يحيى

تتمة: ملف الهجرة غير الشرعية: كيف يصنع الغرب الأزمات ويحرسها العملاء؟

خامساً: الرابطة الإسلامية الراشدة

إن العلة الكامنة وراء خذلان المهاجرين، ووراء تقاعس الجيوش الرابضة في ثكناتها عن نصرة أهلنا المستنصرين بها في غزة ولبنان وغيرهما، هي هذه الرابطة الوطنية والقومية المصطنعة؛ حدودٌ جغرافية وهمية خطّها المستعمرون سايكس وبيكو لتكون قيداً يمنع الأمة من التكتل والالتحام، وجعلت المسلمَ يرى أخاه المسلم غريباً ومتهماً بتغيير الديموغرافيا، وقد حذرنا الحبيب المصطفى ﷺ من هذه الروابط المنتنة تحذيراً شديداً، فعن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: كنا في غزاة فكسع رجل من المهاجرين رجلاً من الأنصار، فقال الأنصاري: يا للأنصار! وقال المهاجري: يا للمهاجرين! فسمع ذاك رسول الله ﷺ فقال: «أَبِدَعْوَى الجَاهِلِيَّةِ وَأَنَا بَيْنَ أَظْهُرِكُمْ؟! دَعُوهَا فَإِنَّهَا مُنْتِنَةٌ».

وفي خطبة الوداع، قطع الإسلام دابر هذه العنصرية العرقية والجغرافية قطعاً حاسماً، حيث قال ﷺ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، أَلَا إِنَّ رَبَّكُمْ وَاحِدٌ، وَإِنَّ أَبَاكُمْ وَاحِدٌ، أَلَا لَا فَضْلَ لِعَرَبِيٍّ عَلَى أَعْجَمِيٍّ، وَلَا لِعَجَمِيٍّ عَلَى عَرَبِيٍّ، وَلَا لِأَحْمَرَ عَلَى أَسْوَدَ، وَلَا أَسْوَدَ عَلَى أَحْمَرَ إِلَّا بِالتَّقْوَى».

إن الرابطة الحقيقية التي يجب أن تُبنى عليها علاقاتنا هي رابطة العقيدة الإسلامية التي تذوب فيها الأجناس والألوان، فالأمة الإسلامية أمة واحدة من دون الناس، يقول سبحانه: [إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ]، ويقول النبي ﷺ: «لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ».

وإن في موقف الأنصار رضي الله عنهم تجاه المهاجرين لأعظم مثال، إذ لم يتذرعوا بأزمة اقتصادية أو تغيير ديموغرافي، بل شاطروهم البيوت والأموال، هذا التلاحم العقدي هو الذي خلّده القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾.

وإن الغرب المعاصر لم يبلغ حتى مروءة النجاشي ملك الحبشة النصراني، الذي استقبل مهاجري الحبشة الأولى فآواهم ونصرهم ولم يفرق بينهم وبين أهل بلده في الرعاية والأمان، وقال مقولته الشهيرة "اذهبوا فأنتم شُيُومٌ بأرضي (أي آمنون)، مَن سبَّكم غرِم"، فكيف تُطلب المروءة ممن يلهثون وراء شهواتهم المادية، ويتبجحون بأنهم مهد الأنوار وهم لم يقم لهم صرحٌ إلا على أكتاف دماء المستضعفين وسرقة تراث المسلمين العلمي والحضاري؟!

لقد عاش في دولة الخلافة طوال قرون المقيمُ الدائم سواء أكان أسمر أم أبيض، من أصل البلاد أم وافداً إليها، مسلماً أم غير مسلم، يتمتع برعاية الدولة وأمنها، له ما للمسلمين من الإنصاف وعليه ما عليهم من الانتصاف، دون تفرقة على أساس قومي أو وطني، فبلغت دولة الإسلام من الازدهار ما لم تبلغه دولة في تلك المدة الوجيزة قط، حتى نشرت الحبوب على الجبال لتأكل الطيور منها وعبّدت الطرق للماشية حماية لها، ومن عجز عن الزواج زوّجته ومن عليه ديون دفعتها عنه، فلم تجع بها دابة فكيف بالبشر؟!

سادساً: الملاذ السياسي للأمة

ألا فليعلم العباد أنه لا خلاص بهم من هذا الضنك، ولا فكاك من حبائل هذا المستنقع الرأسمالي المهين الذي يتاجر بالبشر ليحمي العروش، إلا بنبذ هذه المنظومة الوضعية برمتها، فالحل الجذري والوحيد لا يكمن في توقيع الاتفاقيات الأمنية مع إيطاليا أو فرنسا، بل يكمن في العمل الجاد لفرض الحكم بما أنزل الله، وإعادة بناء دولة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة، الدولة المبدئية التي تسقط الحدود المصطنعة، وتجمع شتات المسلمين، وتوفر الأمن والرعاية والعيش الكريم لكل من يلوذ بساحتها مسلماً كان أم غير مسلم، ليعود العدل ويشرق نور الإسلام على البشرية جمعاء بعد طول ظلام الرأسمالية.

بقلم خديجة صالح

فحص DPNI:نقمة على المجتمعات

الخبر: فحص DPNI (أو NIPT) أصبح متوفرا في تونس للكشف المبكر عن تشوهات الكروموسومات (مثل متلازمة داون/التثلث الصبغي 21). يُجرى عادةً في المخابر المختصة بالتحاليل الجينية.

التعليق:فحص DPNI هو اختبار يتم عبر أخذ عينة دم عادية من وريد الأم الحامل، حيث يحتوي دمها على الحمض النووي (DNA) الخاص بالجنين، ليتم تحليله في المختبرات الطبية، يُعرف هذا الفحص طبياً بالاختبار غير الجنيني الغازي أو NIPT) هو فحص دم بسيط للحامل يكشف بدقة تتجاوز 99٪ عن متلازمة داون (التثلث الصبغي 21) والاضطرابات الكروموسومية الأخرى كمايحدد جنس الجنين بنسبة 99٪. يُجرى الفحص بعد الأسبوع الثامن من الحمل.

ان هذا الفحص يمثل خطرا حقيقيا على المجتمعات و هذا ما ظهر بالفعل في العديد من الدول فوفق آخر إحصائيات لسنة 2026 هناك إختلال حاد في التركيبة السكانية .. ففي الهند التي تمثل أكبر قوة ديمغرافية عالمية من حيث عدد السكان فإن عدد الذكور يفوق عدد الإناث بفارق 45,7 مليون رجلا كذلك في الصين فقد تجاوز عدد الذكور عدد الإناث بنحو 24,7 إلى 26,7 مليون رجل. كما ثعد أيسلندا المثال الأبرز عالمياً؛ فبسبب الإتاحة الواسعة للفحوصات المبكرة والاختيار الطوعي، تتجه نسبة المواليد المصابين بمتلازمة داون فيها نحو الصفر، حيث تقارب نسبة إنهاء الحمل بنسبة 100٪.

فإلى جانب إختلال السكاني الذي تشهده تونس و تراجع ملحوظ في حالات الخصوبة و النمو السكاني الذي لم يتجاوز 0,87٪وهي أضعف نسبة منذ سنة 1956 نجد أن كل المؤشرات تشير إلى التهرم الديمغرافي لتونس في السنوات القادمة فوفق المعهد الوطني للإحصاء فإن نسبة البالغين 60 سنة فما فوق تشهد ارتفاعا مستمرا لتقارب 20 ٪ . فإلى جانب تشوه الهرم الديمغرافي و التأثير على معدلات الخصوبة الإجمالية للمجتمع من حيث التفاوت بين عدد الذكور و الإناث فإننا أمام أزمة تفاقم أزمة الزواج و تزايد نسبة العنوسة ففي الصين على سبيل المثال تشير التقديرات الحقوقية والسكانية إلى أن الصين ستشهد ظاهرة "الرجال المتبقين دون زواج" (Leftover Men) حتى عام 2050، مع وجود ما يقارب 30 إلى 50 مليون رجل غير قادرين على تكوين أسر لعدم توفر شريكات حياة، مما يتسبب في شيخوخة سكانية متسارعة. هناك بعض الدول التي استخدمت هذا الفحص و أمام إختيار جنس الجنين ذكر دون الأنثى أدى إلى تفاوت بين عدد الجنسين مما سيسبب نقص مستقبلي فادح في عدد الأمهات و بالتي إنخفاض معدل الولادات . فما الغاية من هذا الفحص ؟! ماذا بعد الكشف عن الإضطرابات الكروموسمية و تحديد الجنس ؟! فتترك الحرية للوالدين في اتخاذ قرار الإجهاض بين الرغبة في جنس الجنين و الخوف من المتاعب التي ستنجر عن حمل الجنين لمتلازمة داون (التثلث الصبغي 21)فيكون الحل الإجهاض؟!

و لكن نحن مسلمون رفعنا الإسلام من الجاهلية الضنكة و أخرجنا من غياهب الظلمات إلى النور فكانت البنت تدفن حية دون ذنب لها سوى أن جنسها "أنثى" فهذه النظرة الدونية للمرأة قبل لكن الإسلام أكرمها و جعلهن المؤنسات الغاليات «لا تكرهوا البنات، فإنهن المؤنسات الغاليات» و عن أنس بن مالك قال:قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:من على جاريتين حتى يبلغوا جاء يوم القيامة أنا وهو كهاتين و ضم بين أصابعه" و قال عز وجل"وإذا الموؤدة سئلت بأي ذنب قتلت".

أليس هدم الكعبة حجرا حجرا أهون عند الله من قتل نفس بشرية ؟!

ان الإسلام قد جعلنا نعيش وفقا لمقياس معين فالحياة ليست عبثا ،بل جعل ميزان على أساسه تحدد الأعمال و مرضاة الله الغاية التي يسعى لها. فالتطور العلمي يسهل حياة الإنسان و يجب أن يكون نعمة و ليس نقمة فالعقل مناط التكليف، ميز الله عز وجل الإنسان عن باقي المخلوقات. فهذا الفحص سيكون وبالا على الناس في الدنيا و الآخرة.

كتبته زينب بن رحومة

لايزال بالمعتقل بعيدا عن اهله وأحبابه لأجل مقالة كتبها نصرة لغزة. إذا لم تجد عدلاً في محكمة الدنيا فارفع ملفك لمحكمة الآخرة فإن الشهود ملائكة، والدعوى محفوظة، والقاضي أحكم الحاكمين

المدير المسؤول
منصف المقدم
رئيس التحرير
فتحي بن عمارة
WWW.attahrir.info
press@attahrir.info
المقر الاجـتماعي
17، نهج باب الخضراء تونس
الفاكس 71345949
الهاتف 71345950
.M . I . P